الجامعات الأهلية المصرية المنبثقة عن الجامعات الحكومية: رؤية نقدية فى ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

إعداد

د/ أيسم سعد محمدي محمود

أستاذ مساعد بقسم أصول التربية

كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة

الجامعات الأهلية المصرية المنبثقة عن الجامعات الحكومية: رؤية نقدية فى ضوء مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية

د/ أيسم سعد محمدي محمود *

ملخص ورقة العمل:

إن التعليم العالي والجامعي ينبغي أن تنطلق فلسفته من كونه عملية إنسانية، وليست عملية استثمارية هدفها الربح' وإذا لم يؤد التعليم العالي والجامعي وظيفته الإنسانية في تحقيق العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص التعليمية ؛ فإنه بذلك سيلعب دورًا كبيرًا في إعادة إنتاج عدم المساواة الاجتماعية وتحقيق الاستبعاد الاجتماعي، حيث من يملكون رأس المال الاقتصادي بطبيعة الحال هم من سيملكون رأس المال الاجتماعي والثقافي.

وعند النظر في حال الجامعات الحكومية المصرية، فإننا سنجد أن تكافؤ الفرص فيها أصبح شكليا وزائفا، يتم انتهاكه بعشراتٍ من الأساليب المقننة وغير المقننة، والتي أصبحت في النهاية تتيح فرصة التعليم المتميز لمن يملك الثمن، وربما يكون ذلك مقبولا في التعليم الخاص أو في الجامعات الخاصة، أما أن يكون هذا في جامعات الدولة المجانية التي ينبغي أن تقدم تعليما متميزا للجميع، فهذا من غير اللائق وغير المقبول، ومما يؤكد ذلك ظهور ما يسمى بالجامعات الأهلية المنبثقة عن الجامعات الحكومية –والتى خرجت من رحم الجامعات الحكومية – ومثل هذه الجامعات تثير بعض الإشكاليات التى تخص تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة فى التعليم الجامعي المصري، والتى تتعلق بتحقيق التكافؤ في القبول والالتحاق بالتعليم العالي والجامعي، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي، وتحقيق التكافؤ في الخدمات التعليمية المتماثلة، وتحقيق العدالة في فرص العمل بعد التخرج.

الكلمات المفتاحية: الجامعات الأهلية المصرية–الجامعات الحكومية المصرية–مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

---

* **د/ أيسم سعد محمدي محمود:** أستاذ مساعد بقسم أصول التربية –كلية الدراسات العليا للتربية– جامعة القاهرة.

Egyptian private universities emanating from government universities: a critical vision in the light of the principle of equal educational opportunities

Submitted by

Dr. Aysam Saad Mohamady Mahmoud

Assistant Professor in foundations of education
Faculty of Graduate Studies for Education Cairo University

Abstract:

Higher and university education should base its philosophy on being a human process, not an investment process whose goal is profit. If higher and university education does not perform its humanitarian function in achieving justice, fairness and equal educational opportunities; It will thus play a major role in reproducing social inequality and achieving social exclusion, as those who own economic capital will naturally own social and cultural capital.

When looking at the case of Egyptian public universities, we will find that equal opportunities in them have become formal and false, being violated by dozens of legalized and unregulated methods, which finally provide an opportunity for distinguished education for those who have the price, and this may be acceptable in private education or in private universities. As for this being in the state's free universities, which should provide distinguished education for all, this is inappropriate and unacceptable, and what confirms this is the emergence of the so-called private universities emanating from public universities - which emerged from the womb of public universities - and such universities raise some problems related to equal opportunities, justice and equality in university education Egyptian, which is related to achieving parity in admission and enrollment in higher and university education, achieving social parity, achieving parity in similar educational services, and achieving justice in job opportunities after graduation.

Key Words: Egyptian private universities- Egyptian public universities- equal educational opportunities.

مقدمة:

يمثل التعليم العالي على وجه الخصوص أخطر مراحل التعليم وأشدها تأثيرًا في توجيه حركة الفكر، ومن ثمَّ فإن هناك اهتماما وتأكيدًا على مراعاة إتاحته للجميع تبعًا للكفاءة لا تبعا للقدرة المالية؛ ويظهر ذلك جليًا من خلال ما نصَّ عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما نصت عليه الاتفاقيات الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم.

وهذا ما أكَّده الدستور المصري، فى المادة (٢١) من ضرورة توفير الدولة للتعليم الجامعي وفقا لمعايير الجودة العالمية، وأن تعمل الدولة على تطويره، كما تكفل الدولة مجانيته في جامعاتها ومعاهدها.

وعليه، فالتعليم العالي والجامعي ينبغي أن تنطلق فلسفته من كونه عملية إنسانية، وليست عملية استثمارية هدفها الربح، وإذا لم يؤد التعليم الجامعي وظيفته الإنسانية في تحقيق العدالة والإنصاف؛ فإنه بذلك سيلعب دورًا كبيرًا في إعادة إنتاج عدم المساواة الاجتماعية وتحقيق الاستبعاد الاجتماعي، حيث من يملكون رأس المال الاقتصادي بطبيعة الحال هم من سيملكون رأس المال الاجتماعي والثقافي.

وبناء على ما سبق، فبدلا من أن يؤصل التعليم لمبدأ الجدارة، ويقلل من التفرقة الطبقية في المجتمع، فإن التعليم الآن في ظل الخصخصة يؤصل لمنح طبقة الصفوة ما يعزز من وجودها وتميزها عن باقي الطبقات طبقا للنظرية الصراعية، ونظرية بير بورديو، ومن ثمَّ، فإن من مساوئ تخصيص التعليم إسهامه في تعزيز وتعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وهذا له مخاطره التي لا تُحمد عقباها على المجتمع.

وانطلاقا من كل ما سبق، فإن إتاحة التعليم العالي والجامعي للجميع – لا فرق في ذلك بين غني وفقير و بنفس الفرص التعليمية في مضمونه ومحتواه– يعد حقا إنسانيا وضرورة اجتماعية للحفاظ على تماسك المجتمع.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات المصرية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية إلا أن هذا المبدأ بدأ يتراجع عما كان عليه من قبل في إطارٍ من التزايد المستمر في تحول المجتمع نحو فلسفة الاقتصاد الحر، والأخذ بآليات السوق، واستمرار تخفف الدولة من أعباء الإنفاق العام على التعليم، وانعكس هذا كله على التعليم بوجه عام، وعلى التعليم الجامعي بوجهٍ خاص، حيث ظهرت مبادرات وعمليات تحول نحو الخصخصة المقنعة، فمع التحول لنظام السوق، بدأت الجامعات تنتهج مجموعة من السياسات والقرارات التعليمية والتي تتصادم وتتعارض مع مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وضمان حق التعليم المجاني، وتم تطبيق

معايير اقتصادية على أنظمة التعليم العالي والجامعي وترتب على ذلك انحصار الرؤى التربوية بما تتضمنه من قيم إنسانية وثقافية واجتماعية.

وبناء على ما سبق، فقد أصبحت المجانية في الجامعات الحكومية المصرية مجانية شكلية وزائفة يتم انتهاكها بعشراتٍ من الأساليب المقننة وغير المقننة، والتي أصبحت في النهاية تتيح فرصة التعليم المتميز لمن يملك الثمن، وربما يكون ذلك مقبولا في التعليم الخاص أو في الجامعات الخاصة، أما أن يكون هذا في جامعات الدولة العامة المجانية التي ينبغي أن تقدم تعليما متميزا للجميع، فهذا من غير اللائق وغير المقبول؛ ولذلك ترى إحدى الدراسات أن المنظومة التعليمية بوضعها الراهن أصبحت لا تحقق لأبناء هذا الوطن فرصة تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي والجامعي؛ إذ أصبح الفيصل في الأساس هو القدرة المالية.

ومما يؤكد ذلك ظهور ما يسمى بالجامعات الأهلية المنبثقة عن الجامعات الحكومية – والتى خرجت من رحم الجامعات الحكومية – ومثل هذه الجامعات تثير بعض الإشكاليات التى تخص تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة فى التعليم الجامعي المصري، ويمكن تناول هذ القضية الجوهرية من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول– تكافؤ الفرص التعليمية فى التعليم العالي والجامعي:

ويناقش هذا المحور ما يأتي من عناصر:

- **مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية:**

ظهر مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية كنتيجة طبيعية للمناداة بمبدأ الديمقراطية في المجتمعات الغربية في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، والذي يتضمن تحقيق أهداف إنسانية، كالعدالة الاجتماعية، ورفع المستوى المعيشي للأفراد، وتكوين مجتمع قائم على الجدارة والأهلية.

ويدور مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية حول أن يكون لكل فرد في المجتمع فرصة متكافئة مع غيره في الالتحاق بالتعليم، والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته، وميوله، وأن يحصل على نصيب متكافئ من الخدمات التعليمية التي تقدمها الدولة، وألا يعوقه أي عامل خارجي من الحصول على هذه الفرصة سواء تعلق هذا العامل بظروف التعليم الداخلية أم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والأسرية، وكذلك يشمل مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية الحق في الحصول على فرصة متكافئة مع الغير في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة الجامعية بغض النظر عن الانتماءات الطبقية أو الوسط الاجتماعي.

وبناء على ما سبق، فمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية مفهوم واسع لا يقتصر على تحقيق التكافؤ في الالتحاق بالتعليم فحسب، بل يشمل التكافؤ في الخدمات التعليمية، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي، وكذلك التكافؤ في الحصول على الفرص الوظيفية المناسبة.

- **تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي والجامعي ومستوياته:**

إن التعليم العالي والجامعي ينبغى أن يكون في متناول الجميع بفرصه التعليمية المتكافئة، والتي تتناسب مع جميع المواطنين، ويؤكد طه حسين على أنه ينبغي تمكين الشباب جميعا من أن يتعلموا تعليما جامعيا متميزا دون أن تستأثر بذلك طبقة دون أخرى. وهذا تأكيد لدور الجامعة في نضالها ضد أي إقصاء اجتماعي، ودورها المهم في بناء وتعزيز التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع.

وهذا ما أكد عليه إعلان بودابست بفينا ٢٠١٠، والذي تعهد فيه وزراء التعليم – بما فيهم وزراء التعليم العالي في معظم دول أوربا – بالتزامهم بالبعد الاجتماعي للتعليم من أجل توفير فرص متكافئة في التعليم الجيد، مع الاهتمام بصفة خاصة بالفئات المحرومة والمهمشة.

وانطلاقا مما سبق، فلكي يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي والجامعي، فلابد لذلك من تحقيق مجموعة من الأركان والمستويات، وهذا ما يمكن بيانه فيما يلي.

المستويات التي يقوم عليها مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي والجامعي:

هناك مستويات أربعة ينبغي توافرها لكي يتحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في التعليم العالي والجامعي، وفي كل مستوى مجموعة من الوسائل والآليات ينبغي الأخذ بها لتحقيق هذا المستوى، وهذا ما يمكن استعراضه فيما يأتي:

١- تحقيق التكافؤ في القبول والالتحاق بالتعليم العالي والجامعي:

يتطلب تحقيق هذا المستوى، توفير مجانية التعليم بحيث لا يقف المال حائلا بين المتعلم والالتحاق بالتعليم الذي يتناسب مع قدراته ومؤهلاته، كما يلزم الأمر الاستناد إلى مقياس موضوعي كأساسٍ للمفاضلة بين المقبولين إذا لم تتسع الأماكن للمتعلمين مثل: مجموع الدرجات، السن، وما إلى ذلك دون تحيزٍ إلى فئة أو طبقة معينة أو أية امتيازات أخرى.

كما يلزم الأمر أن تتسم سياسات القبول بمعايير الجدارة (ما يثبته الطالب من قدراته في اختبارات الكفاءة)، والعدالة (خلو شروط القبول من أي تحيز لطبقة أو فئة)، والشفافية (إعلان معايير القبول للجميع)، والمساواة (إتاحة الفرصة للجميع للالتحاق دون وضع اعتبار لظروف اجتماعية أو اقتصادية)، ومن ثمَّ فالأساس الذي ينبغي الاحتكام إليه في القبول بالجامعات، هو المستوى العلمي للطالب، ورغبته، ومدى صلاحيته وقدرته على متابعة الدراسة الجامعية بنجاح، لا أن يكون الأساس القدرة المالية والفوارق الاجتماعية.

٢- تحقيق التكافؤ الاجتماعي:

ويقصد به أن يكون هناك تكافؤ وتقارب بين المتعلمين في الفرص الاقتصادية والاجتماعية بالمقدار الذي لا يسمح بضياع فرصة التعليم على أحدهم أو تحديدها أو التأثير فيها، فالظروف الاقتصادية التي يعيشها الطالب يمكن أن تقف حائلا بينه وبين الاستفادة من بعض الفرص التعليمية، ومن هنا تأتي أهمية التسهيلات الخاصة بالمواصلات والمعيشة، والمنح التشجيعية للنابهين والمتفوقين من المتعلمين، وممن ينتمون لأسرٍ فقيرة.

وفي العديد من الدول المتقدمة، تتيح الحكومات الفرصة للطلاب خاصة الفقراء للحصول على التعليم العالي والالتحاق بالبرامج المميزة من خلال تقديم الحكومات للطلاب قروضًا لتمويل دراستهم، وتدار هذه القروض الطلابية وتمول من المصارف التجارية مع ضمانات حكومية في حال عجز الطالب عن السداد كما في كندا والولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء على ما سبق، فما تقدمه الدولة من منح دراسية أو قروض طلابية، وما يقدمه المجتمع ورجال الأعمال من شراكات مع الجامعة يمكن أن يحقق مستوى معين من التكافؤ أو العدالة الاجتماعية والذي ينعكس بصورة تلقائية على التكافؤ في الفرص التعليمية.

٣- التكافؤ في تحقيق الخدمات التعليمية المتماثلة:

إن تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية يتطلب ضرورة توفير الموارد التعليمية المتساوية للجميع، بحيث يكون من المتاح حصول كل متعلم على فرصة تعليمية متكافئة مع غيره في الخدمات التعليمية، أو ظروف التعليم الداخلية مثل مدى حداثة المباني الدراسية أو مستوى التجهيزات أو الكثافة أو مستوى إعداد المعلم وغير ذلك مما له أثره على جودة المخرجات التعليمية، ومن ثم على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

ويمكن أن يُلحق بما سبق، التكافؤ في المناهج والبرامج التعليمية، والذي يعني أن يكون لدى الفرد عدة خيارات تعليمية يسلك منها ما يناسب قدراته ويحقق من خلالها رغباته وميوله، وإن الإخلال بما سبق من تكافؤ في ظروف البيئة التعليمية وما بها من قاعات ومختبرات وتجهيزات والتي قد تتاح لبعض الطلاب من طبقة الصفوة ولا تتاح للبعض الآخر ممن لا يستطيع دفع الثمن، كل ذلك يؤدي إلى عدم التكافؤ فى فرص الحصول على التعليم عموما والتعليم العالي على وجه الخصوص؛ بما يؤدي إلى عدم المساواة في المخرجات والنتائج التعليمية، ومن ثمَّ في معدلات التوظيف والمرتبات.

ويرى (أحمد زايد) أننا نعاني في مصر من الازدواجية في تقديم الخدمات التعليمية، ونحن في حاجة للقضاء على هذه الازدواجية؛ لتحقيق العدل، وتعميق الشعور الجمعي، والإحساس بالمساواة، والتقليل من فرص التنافر الاجتماعي، خاصة بين الأغنياء والفقراء،

فالفقراء لهم الحق في التعليم الجيد والمتميز كالأغنياء، وإنه لمن صور الاستبعاد الاجتماعي أن نمنع أبناء الفقراء من الالتحاق بنظم تعليمية معينة أو وظائف معينة فقط لأنهم لا يستطيعون أن يدفعوا ثمن الالتحاق بهذه النظم التعليمية وما يرتبط بها من وظائف. وهذا ينقلنا إلى الحديث عن المستوى الرابع والأخير من مستويات التكافؤ التعليمي، ألا وهو التكافؤ في فرص العمل بعد التخرج والذي يمكن بيانه فيما يلي.

٤- العدالة في فرص العمل بعد التخرج:

ويعني ذلك أن تكون فرص العمل المتميزة متاحة ومفتوحة لجميع المؤهلين المتقدمين لها، ولا تكون متاحة لفئة دون أخرى، أي أن طلب الحصول على الوظيفة ينبغي أن يعتمد على قدرات ومؤهلات من يتقدم لها ومدى قدرته على أداء الدور المنوط به دون أي تمييز لاعتبارات أخرى، كالطبقة الاجتماعية، ومن ثمَّ لكي يتحقق ما سبق بصورة عادلة فينبغي أن يكون قد توفر للمتقدمين للوظيفة الحصول على المؤهلات اللازمة نفسها للوظيفة.

وبناء عليه، فإن عدم إتاحة الفرص التعليمية بدرجات متكافئة بين المتعلمين من أفراد المجتمع، يُؤصِّل لعدم التساوي والتكافؤ في التأهيل للعمل الوظيفي، ومن ثمَّ يصبح التعليم – لاسيما التعليم العالي والجامعي – أداة لإعادة إنتاج امتيازات للنخبة أو الصفوة في المجتمع من خلال استمتاع هؤلاء بمزايا تعليمية تؤهلهم لوظائف النخبة في المجتمع.

وتأكيدا لما سبق، فإن تكافؤ الفرص التعليمية – في أحد مستوياته – يتطلب العدالة في حصول المتعلم (الخريج) على فرصة متكافئة مع غيره في شغل الوظيفة التي تتفق مع الشهادة الدراسية أو الدرجة العلمية الحاصل عليها، وإن التمييز والتفرقة في هذا الجانب يذهب بالكثير من الآمال والطموحات التي تعد دافعا أساسيا لإقبال المتعلمين على التعليم، ومن ثم فعدم اطمئنان الفرد إلى فرصته في الحصول على وظيفة مناسبة لشهادته الدراسية ربما يقعده عن الدخول أو الاستمرار في التعليم – خاصة التعليم العالي – مهما كان مجانياً.

المحور الثاني- الجامعات الأهلية المصرية المنبثقة عن الجامعات الحكومية:

قبل التطرق للحديث عن هذه الجامعات ينبغى التعريف بها بداية والتفرقة بينها وبين الجامعات الأهلية التى أنشئت قبلها بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩، فهذه الجامعات التى يدور حديثنا حولها هى جامعات خرجت من رحم الجامعات المصرية الحكومية (العامة)، وهى تختلف عن الجامعات الأهلية التى أنشئت من قبل بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩،والتى عرفها القانون بأنها جامعات لا تهدف للربح ومواردها من المساهمات المالية والأصول العينية التى يقدمها المواطنون والشخصيات العامة والجمعيات الأهلية، ومن هذه الجامعات (الجامعة الفرنسية –الجامعة المصرية للتعليم الالكتروني–جامعة النيل –مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا)،

وورقة العمل الحالية لن تتطرق للجامعات السابق ذكرها بل سيتركز الحديث على نوع آخر من الجامعات الأهلية والتى هى امتداد للجامعات الحكومية المصرية ولكن فى ثوب رأسمالي جديد.

ويمكن أن يناقش هذا المحور ما يأتي من عناصر:

الهدف من إنشاء الجامعات الأهلية المنبثقة عن الجامعات الحكومية المصرية:

أفصح المسؤولون بوزارة التعليم العالي المصرية عن الهدف من إنشاء هذه الجامعات الأهلية والذى تمثل فى الحاجة الضرورية للتوسع فى البرامج الجديدة، والاستجابة لاحتياجات سوق العمل بعيدا عن التخصصات التقليدية المعتادة،وإتاحة فرص أكبر لتعليم جامعي يقوم على الشراكات الدولية مع الجامعات المصنفة دوليا، فضلا عن إتاحة فرص أكبر للبرامج الدراسية البينية بالجامعات الأهلية الجديدة، ومواكبة التطور المعاصر فى برامج التعليم على المستوى الدولي.

أعداد هذه الجامعات وأماكنها:

طبقا لما نشرته وأعلنت عنه وزارة التعليم العالى والبحث العلمى المصرية على موقعها الرسمي، أن الدراسة بدأت فى (١٢) جامعة أهلية جديدة منبثقة عن الجامعات الحكومية خلال العام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وتشمل هذه الجامعات: جامعة أسيوط الأهلية، جامعة المنصورة الأهلية، جامعة المنيا الأهلية، جامعة المنوفية الأهلية، جامعة الإسماعيلية الجديدة الأهلية،جامعة حلوان الأهلية، جامعة الزقازيق الأهلية،جامعة بنها الأهلية، جامعة جنوب الوادي الأهلية، جامعة الإسكندرية الأهلية، جامعة بنى سويف الأهلية، جامعة شرق بورسعيد الأهلية.

مسؤولية تمويل هذه الجامعات:

صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤١٧ لسنة ٢٠٢١ بإنشاء الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية، وكان الهدف من إنشائها مساندة الجامعات الحكومية فى إنشاء جامعات أهلية تكنولوجية، والتوسع فيها من خلال المساهمة فى تمويل إنشائها، ولهذه الهيئة موازنة مستقلة تعد على نمط موازنات الهيئة العامة الاقتصادية، وتبلغ موازنة تلك الهيئة (١٨) مليون جنيه.

ويبدو أن مسؤولية تمويل هذه الجامعات لا تتحملها هذه الهيئة وحدها، بل الجامعات الحكومية المصرية تتحمل هى الأخرى مسؤولية سداد ما على هذه الجامعات المنشأة من قروض، حيث بلغت تكلفة إنشاء هذه الجامعات (٤٠) مليار جنيه، طبقا لما ذكرته (إيمان رسلان).

كما يتم تمويل هذه الجامعات من خلال المصروفات الدراسية التى يدفعها الطلاب، وعلى الرغم من أن هذه المصرفات أقل من مصروفات الجامعات الخاصة بنسبة قد تصل إلى ٢٠% إلا أن هذه المصروفات قد تصل فى بعض الكليات مثل كلية الأسنان بجامعة المنصورة الجديدة إلى ٩٧ ألف جنيه .

تنسيق هذه الجامعات ونسب الإقبال عليها :

طبقا لما نشرته وأعلنته وزارة التعليم العالى والبحث العلمى المصرية على موقعها الرسمي، أن مكتب التنسيق بوزارة التعليم العالي المصرية أعلن قبوله لحوالي (١٤)ألف طالب بكافة الجامعات الأهلية الجديدة موزعين على التخصصات العلمية المختلفة، وقد بلغت نسبة المتقدمين لهذه الجامعات للعام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ (٤٥) ألف طالب، وتقبل هذه الجامعات الطلاب بمجموع أقل يصل إلى ٥%، ٧% عن التنسيق الرسمي للكليات الحكومية.

إشكاليات التوسع فى الجامعات الأهلية المصرية المنبثقة عن الجامعات الحكومية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية:

إن إنشاء هذه الجامعات والتوسع فيها –والتى خرجت من رحم الجامعات الحكومية– تثير بعض الإشكاليات التى تخص تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة فى التعليم الجامعي المصري، والتى تتعلق بتحقيق التكافؤ في القبول والالتحاق بالتعليم العالي والجامعي، وتحقيق التكافؤ الاجتماعي، وتحقيق التكافؤ في الخدمات التعليمية المتماثلة، وتحقيق العدالة في فرص العمل بعد التخرج.

ويعتبر ظهور مثل هذه الجامعات دليل صارخ على أن تكافؤ الفرص التعليمية في الجامعات الحكومية المصرية أصبح شكليا وزائفا يتم انتهاكه بعشراتٍ من الأساليب المقننة وغير المقننة، والتي أصبحت في النهاية تتيح فرصة التعليم المتميز لمن يملك الثمن، وربما يكون ذلك مقبولا في التعليم الخاص أو في الجامعات الخاصة، أما أن يكون هذا في جامعات الدولة المجانية التي ينبغي أن تقدم تعليما متميزا للجميع، فهذا من غير اللائق وغير المقبول؛ إذ أصبح الفيصل في الأساس هو القدرة المالية –وليست الجدارة العلمية–والتى تحدد مدى التحاق الطالب بهذه الجامعات.

وبناء على ما سبق، فإن أول مستوى من مستويات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم العالي والجامعي وهو تحقيق التكافؤ في القبول والالتحاق بالتعليم العالي والجامعي ليس متحققا؛ وذلك لأن الجامعات الأهلية تقبل الطلاب بمجموع أقل يصل إلى ٥%، ٧% عن التنسيق الرسمي للكليات الحكومية، وهذا فيه إخلال بمبدأ المساواة وتحقيق العدالة من خلال مكتب التنسيق، حيث يشعر الطالب بعدم المساواة بينه وبين زميله مع أن كليهما ينتميان لجامعة حكومية واحدة، وبالنسبة للمستوى الثاني من مستويات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية

بالتعليم العالي والجامعي وهو تحقيق التكافؤ الاجتماعي، فنجد أن الجامعات الأهلية تؤصل للطبقية مع ضعف دور الدولة ودور رجال الأعمال فى تحقيق هذا المستوى من التكافؤ، وفيما يتعلق بالمستوى الثالث من مستويات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم العالي والجامعي وهو التكافؤ في تحقيق الخدمات التعليمية المتماثلة، فشتان بين ما يقدم من خدمات تعليمية فى الجامعات الأهلية وغيرها من الجامعات الحكومية، حيث تقدم خدمات تعليمية متميزة للطالب الذي يدفع الثمن فى الجامعات الأهلية، بينما الطالب فى باقي الجامعات الحكومية يئن من نقص هذه الخدمات، فى الوقت الذى تتحمل فيه الجامعات الحكومبة المصرية مسؤولية سداد ما على الجامعات الأهلية المنشأة من قروض، حيث بلغت تكلفة إنشاء هذه الجامعات (٤٠) مليار جنيه، والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، هل ستستفيد الجامعات الحكومية تمويليا من هذه الجامعات الأهلية حتى تحسن من خدماتها لطلابها من الطبقات الكادحة، أم أن هذه الجامعات ستكبل الجامعات الحكومية بأعباء وديون جديدة.

أما فيما يتعلق بالمستوى الرابع والأخير من مستويات تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم العالي والجامعي وهو العدالة في فرص العمل بعد التخرج، فإن عدم إتاحة الفرص التعليمية بدرجات متكافئة بين المتعلمين من أفراد المجتمع، يُؤصِّل لعدم التساوي والتكافؤ في التأهيل للعمل الوظيفي، ومن ثمَّ يصبح التعليم الجامعي أداة لإعادة إنتاج امتيازات للنخبة فى المجتمع، فبعد التخرج من الجامعة تفتح الأبواب للعمل أمام خريجى هذه الجامعات والجامعات الخاصة والبرامج المميزة ، بينما لا يجد خريجى الجامعات الحكومية الأخرى سبيلا للعمل، وهذا كله يؤكد على غياب المعايير العادلة وغياب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فى تعليمنا الجامعي والعالي.

المراجع

أحمد زايد: دولة العدل الاجتماعي، مركزية القيمة ولامركزية الحكم، أوراق للحوار، تحرير سعيد المصري، الإصدار الأول، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم القرار، أبريل، ٢٠١١.

إعلان نتائج تنسيق الجامعات الأهلية المنبثقة عن الجامعات الحكومية :
http://mohesr.gov.eg/ar-eg/MediaCenter/Pages/news-details.aspx 1-10-2022

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة (٢)، (٢٦)
www.Unicef.org/arabic/crc/files/udr/arabic/pdf,1/1/2018

أمل حسن حسن حرات : تصور مقترح للتوسع فى إنشاء الجامعات الأهلية لمواجهة تحديات التعليم الجامعى فى مصر. مجلة كلية التربية، مج ٧٠,ع2 ،٢٠١٨.

أوسكار إسبينوزا، لويس إدواردو جونزليز: الالتحاق بالتعليم العالي في شيلي: تحليل للتعليم الحكومي مقابل التعليم الخاص، مجلة مستقبليات، المجلد (٤٣)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١٣.

أيسم سعد محمدي محمود: التمايز التعليمى بين طلاب البرامج المميزة والعادية بالجامعات المصرية الحكومية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين الطلاب"البرامج المميزة بجامعة القاهرة نموذجا". مجلة كلية التربية –جامعة كفر الشيخ، العدد الرابع،المجلد الرابع،٢٠١٧.

إيمان رسلان، السياحة التعليمية، مجلة المصور، العدد (٥٤).

البنك الدولي: بناء مجتمعات المعرفة، التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط، ٢٠٠٣.

أنتوني جيدنز: الطريق الثالث، تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة أحمد زايد، محمد محي الدين، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

جمال علي الدهشان: رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، نقد وتنوير، العدد (٢)، سبتمبر – أكتوبر – نوفمبر، ٢٠١٥.

حاتم فرغلي ضاحي: الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في ضوء تحولات الألفية الثالثة، ط (١)، الجيزة: الدار العالمية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

حامد عمار: آفاق تربوية متجددة: تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٤.

نفسيكا أليكسياندو، كولن بروك: التعليم باعتباره سلعة، المجلة العربية للتربية – تونس، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ٢٠٠٠.

دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٤، المادة ١٩، ٢١.

شبل بدران: مجانية التعليم المفترى عليها، الأربعاء ٢٢ مارس ٢٠١٧.
http://www.alhilalalyoum.com/42614 الأربعاء ١٥ نوفمبر ٢٠١٧

عصام صيام: سياسات القبول الجامعي بين العدالة ومشكلات التنمية، تحرير أسامة أحمد مجاهد، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، ١٤–١٧ فبراير ٢٠٠٥، المجلد الأول، ٢٠٠٦.

علي أحمد مدكور: تطوير التعليم العالي في الوطن العربي: الطريق إلى المستقبل، رؤى تطوير التعليم العالي في مصر، منى البرادعي، سامي السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧.

محمد عز الدين، الأعلى للجامعات: مصروفات الكليات الأهلية أقل ٤٠% من الخاصة، السبت ٢٠ أغسطس ٢٠٢٢ https://www.elwatannews.com/news/details/6259960

محمد عبد الظاهر الطيب: المواطنة والمنظومة التعليمية في ضوء جودة التعليم، مجلة بحوث ودراسات جودة التعليم، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، العدد (٢)، أكتوبر ٢٠١٣.

مصطفى محمد عبد الله قاسم: التعليم والتحديث الثقافي: نقض الأسطورة، المنصورة، المكتبة العصرية، ٢٠١٠.

مصروفات الجامعات الأهلية ٢٠٢٢. ننشر قائمة كاملة بمصروفات طب وهندسة وبيزنيس، مصاريف جامعة المنصورة الجديدة، الثلاثاء ٠٩ أغسطس ٢٠٢٢
https://www.masrawy.com/news/education.universityeducation/details/2022/8/9/2271885/

منير محمود بدوي: دور الجامعة بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل: رؤية نظرية، تحرير أسامة أحمد مجاهد، التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع واستشراف المستقبل، أعمال المؤتمر السنوي الثامن عشر للبحوث السياسية، ١٤–١٧ فبراير ٢٠٠٥، المجلد الأول، ٢٠٠٦.

نجوى يوسف جمال الدين: الندوة السادسة: التعليم والتنمية المستدامة، محاضرة أُلقيت في إطار فعاليات أسبوع التوعية البيئية السادس، ٣١ مارس ٢٠١٠، معهد الدراسات التربوية، حصاد الموسم الثقافي بمعهد الدراسات التربوية ٢٠٠٩/٢٠١٠.

هبة حسام، ماذا تعرف عن الهيئة القومية للجامعات الأهلية والتكنولوجية وكم تبلغ موازنتها؟ السبت، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

https://www.youm7.com/story/2022/9/10/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-

هيثم محمد إسماعيل الطوخي: إصلاح التعليم الجامعي في مصر بين مواجهة المشكلات ومجابهة التحديات، مؤتمر التعليم الجامعي بين الوضع الراهن وثقافة التغيير، كلية الآداب، جامعة بنها، في الفترة من ١٢-١٤ أبريل ٢٠٠٩.

هاني زبيدة، مؤشرات تنسيق الكليات ٢٠٢٢.. تعرف تنسيق الكليات ٢٠٢١ المرحلة الأولى الأحد ٠٧-٠٨-٢٠٢٢.

https://www.almasryalyoum.com/news/details/2659595

وزير التعليم بتفقد جامعة بنها الأهلية ويطمئن على انتظام الدراسة بها:

http://mohesr.gov.eg/ar-eg/MediaCenter/Pages/event-details.aspx 1-10-2022

Christopher, Ziguras : The Effect of Cross – Border Provision on Higher Education Access, Equity, and Capacity in the Asia pacific Region, in: Deane Neubauer and Yoshiro Tanaka, Access-pacific Higher Education, New York: Palagrave Macmillan, 2011.

James, J. Duder Stadt : The Future of Higher Education: New Roles for the 21st – Century University.http://www.milproj.umich.edu/publications/999/newroles/download/newroles.pdf,1/10/2017.

John, Brennan and Rajani Naidoo, Higher Education and the Achievement of Equity and Social Justice, Higher Education, Vol. (56), No. (3), 2008.

John, N. Hawkins and Deane N.: Access, Equity, Capacity Initiating Some Distinctions, in: Deane Neubauer and Yoshiro Tanaka, Access, Equity, and Capacity in Asia-Pacific Higher Education, New York: Palgrave Macmillan, 2011.

Kirsten, Meyer: Why Should we demand equality of educational opportunity? Theory and Research in Education 14 (3), 2016.

Silviu, Serban: Bourdieu's Influence on Contemporary Thought in the Social Sciences, Contemporary Reading in Law and Social Justice, Vol. 3, No. 2, 2011.

UNESCO: World Conference on Education for Sustainable Development, 31 March April 2009, Bonn, Germany. http://www.esd-world-conference2009.org.1.1.2018.

Yan, Luo and Po Yang: Chinese Higher Education: Expansion and Social Justice Since 1949, in: Heinz- Dieter Meyer, E. P. St. John, M. Chankseliani and L. Uribe (Editors), Fairness in Access to Higher Education in A Global Perspective: Reconciling Excellence, Sense Publishers, 2013.